

اثر الحكم الرشيد في التنمية المستدامة في الامارات العربية المتحدة للمدة (2004-2023)

م . ايمان ابراهيم اسماعيل¹، أ.م.د. احمد اسماعيل قادر²

¹ الاقتصاد، الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، إقليم كردستان – العراق eman.ismaile@univsul.edu.iq

² الاقتصاد، الادارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، إقليم كردستان – العراق ahmed.qader@univsul.edu.iq

المؤلف المراسل: م . ايمان ابراهيم اسماعيل*

المستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2004-2023)، وذلك في ظل تزايد الاهتمام الدولي بدور المؤسسات وجودة الحكم في دعم المسارات التنموية الشاملة. وتتبع أهمية الدراسة من كون الحكم الرشيد يمثل إطاراً مؤسسياً أساسياً يساهم في توفير الموارد بكفاءة وتحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة، لا سيما في ظل التجربة التنموية المتميزة التي حققتها دولة الإمارات.

تتطلب الدراسة من إشكالية رئيسة مفادها: إلى أي مدى يساهم الحكم الرشيد بأبعاده المختلفة في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات؟ وافترض وجود علاقة معنوية طردية بين مؤشرات الحكم الرشيد ومستوى التنمية المستدامة خلال مدة الدراسة. ولتحقيق الهدف، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري، إلى جانب استخدام الأساليب القياسية في الجانب التطبيقي، من خلال تطبيق نموذج (ARDL) لقياس العلاقة بين مؤشرات الحكم الرشيد (الاستقرار السياسي وغياب العنف، سيادة القانون، التصويت والمساءلة) ومؤشر الأداء الكلي لأهداف التنمية المستدامة (OSDGI)، بالاعتماد على بيانات صادرة عن المنظمات الدولية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في كل من الأجلين القصير والطويل، كما بينت النتائج أن مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف يُعد من أكثر المؤشرات تأثيراً في تعزيز الأداء التنموي المستدامة. كذلك كشفت النتائج أن الأزمة المالية العالمية انعكست سلباً على التنمية المستدامة في الأجل القصير، في حين ظهر لها أثر إيجابي في الأجل الطويل، وهو ما يعكس قدرة الاقتصاد الإماراتي على التكيف مع الصدمات الخارجية واستعادة مسار النمو والتنمية بكفاءة.

الكلمات المفتاحية: الحكم الرشيد، التنمية المستدامة، مؤشرات الحكم الرشيد، مؤشر أهداف التنمية المستدامة (OSDGI)، الإمارات العربية المتحدة.

1. المقدمة

العوامل المفسرة للتباين في مستويات الأداء التنموي بين الدول، حتى بين الدول المتقاربة في إمكاناتها الاقتصادية.

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة من أبرز التجارب التنموية في المنطقة العربية، إذ شهدت خلال المدة (2004-2023) تطورات مؤسسية واقتصادية متسارعة رافقتها إصلاحات حكومية شملت تطوير الإدارة العامة، والتحول الرقمي، وتعزيز البيئة التشريعية، وتنويع القاعدة الاقتصادية، وتبني الابتكار والتكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات. وقد انعكس ذلك في تحقيق تقدم ملحوظ في العديد من مؤشرات التنمية المستدامة، إلى جانب تحسن مستويات عدد من مؤشرات الحكم الرشيد، الأمر الذي يجعل من التجربة الإماراتية نموذجاً مناسباً لدراسة العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في ضوء التحولات المؤسسية والتنموية التي شهدتها الدولة خلال مدة الدراسة.

2. مشكلة الدراسة

على الرغم من التقدم الذي حققته دولة الإمارات العربية المتحدة في مؤشرات التنمية المستدامة بفضل الإصلاحات المؤسسية وتطوير الإدارة الحكومية، فإن أداء بعض مؤشرات الحكم الرشيد ما يزال

أصبحت العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة من القضايا الرئيسية في الأدبيات الاقتصادية والمؤسسية المعاصرة، في ظل تزايد الفناعة بأن تحقيق التنمية المستدامة لا يعتمد على توافر الموارد الاقتصادية فحسب، وإنما يرتبط أيضاً بفاعلية المؤسسات العامة وجودة الإدارة الحكومية وقدرتها على صياغة السياسات العامة وتنفيذها بكفاءة وشفافية. وفي هذا السياق، يمثل الحكم الرشيد إطاراً مؤسسياً يركز على مبادئ سيادة القانون، والشفافية، والمساءلة، والكفاءة، والمشاركة، بما يساهم في تحسين إدارة الموارد وتعزيز بيئة الاستثمار والابتكار، ومن ثم دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وقد ازدادت أهمية هذه العلاقة بعد اعتماد الأمم المتحدة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي أكدت أن بناء مؤسسات قوية وفعالة وخاضعة للمساءلة يمثل أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف السادس عشر المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية. ومن هذا المنطلق، أصبحت جودة الحكم أحد

بينهما، أما المبحث الثاني فيركز على الجانب التحليلي والقياسي لأثر الحكم الرشيد في التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة للمدة (2004-2023)، وتختتم الدراسة بالاستنتاجات والتوصيات المستخلصة.

7. الدراسات السابقة :

1- دراسة (Mansour ، 2011) ، بعنوان (Policies and Experiments of Excellence and Innovation in the United Arab Emirates Public Sector) : هدفت هذه الدراسة إلى تتبع وتحليل السياسات الحكومية والتجارب التي تبنتها دولة الإمارات العربية المتحدة لتحقيق التميز في أداء العمل الحكومي على المستويين الاتحادي والمحلي. وتعكس هذه السياسات والتجارب التحول الذي شهده قطاع الإدارة العامة في الدولة من النموذج التقليدي القائم على البيروقراطية إلى نموذج الإدارة العامة الحديثة القائمة على الابتكار والكفاءة. كما سعت الدراسة إلى مناقشة هذه السياسات والتجارب ضمن محاور محددة تعبر عن أبرز مجالات السياسات العامة في القطاع الحكومي الإماراتي، والتي شملت ترشيد عملية صنع القرار، وتطبيق الحكومة الإلكترونية كأداة لتعزيز الحوكمة، فضلاً عن سياسات الخصخصة وإدارة الجودة الشاملة

2- دراسة (الميسري وعبد السلام ، 2018) ، بعنوان (اثر تطبيق معايير الحكم الرشيد على الاصلاح الاداري في دولة الامارات العربية المتحدة) : تناولت هذه الدراسة أثر تطبيق معايير الحكم الرشيد في دعم جهود الإصلاح الإداري في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع التركيز على دور التوجهات الحكومية في ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد وانعكاساتها على تحسين الأداء في الإدارة العامة والقطاع العام، فضلاً عن تعزيز رضا المواطنين ومكافحة الفساد بوصفه من أبرز المعوقات التي تحد من التنمية وتؤدي إلى هدر الموارد. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، إذ توصلت النتائج إلى أن دولة الإمارات حققت تقدماً ملحوظاً في تطبيق مبادئ الحكم الرشيد، لا سيما في مجال مكافحة الفساد وتحقيق مراتب متقدمة على المستوى الدولي، إلى جانب التحسن الكبير في كفاءة الأداء الحكومي. ومع ذلك، أشارت الدراسة إلى استمرار وجود بعض التحديات التي تستدعي اتخاذ المزيد من الإجراءات لتعزيز الشفافية وتفعيل آليات المساءلة بما يدعم استدامة الإصلاح الإداري.

3- دراسة (العجلوني، 2019) ، بعنوان اثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية : هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الحكم الرشيد في تحقيق النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية. واستخدمت الدراسة نموذجاً قياسي لقياس أثر الحكم الرشيد على استدامة النمو الاقتصادي باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد ذي التأثير الثابت، وتطبيقه على بيانات الدول العربية خلال الفترة (1996-

يشهد تبايناً بين أبعاده المختلفة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى إسهام هذه المؤشرات في تعزيز التنمية المستدامة. وتتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة إلى قياس وتحليل أثر مؤشرات الحكم الرشيد في مؤشر الأداء الكلي لأهداف التنمية المستدامة (OSDGI) خلال المدة (2004-2023)، والكشف عن طبيعة هذه العلاقة في الأجلين القصير والطويل باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL). وانطلاقاً من ذلك، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي : إلى أي مدى تؤثر مؤشرات الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2004-2023)؟

3.اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2004-2023)، من خلال تحليل واقع وتطور مؤشرات الحكم الرشيد ومؤشر الأداء الكلي لأهداف التنمية المستدامة، وبيان طبيعة العلاقة بينهما. كما تسعى إلى قياس أثر مؤشرات الحكم الرشيد، المتمثلة في الاستقرار السياسي وغياب العنف، وسيادة القانون، والتصويت والمساءلة، في مؤشر الأداء الكلي لأهداف التنمية المستدامة باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL)، مع تقدير هذا الأثر في الأجلين القصير والطويل. كذلك تهدف الدراسة إلى تحديد أكثر مؤشرات الحكم الرشيد تأثيراً في تعزيز التنمية المستدامة، وتحليل أثر الصدمات الخارجية، المتمثلة بالأزمة المالية العالمية وجائحة كوفيد-19، في مسار التنمية المستدامة، وصولاً إلى تقديم مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تسهم في دعم صانعي السياسات وتعزيز كفاءة الإصلاحات المؤسسية بما يخدم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4.فرضية الدراسة :

انطلاقاً من مشكلة الدراسة، يمكن صياغة الفرضية الآتية: توجد علاقة معنوية طردية بين مؤشرات الحكم الرشيد ومستوى التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2004-2023)

5.منهجية الدراسة :

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي في تناول الإطار المفاهيمي، مستندة إلى مصادر علمية متنوعة من كتب ودوريات وبحوث متخصصة. كما تُوظف الأساليب الوصفية والكمية في الجانب التطبيقي، اعتماداً على بيانات المنظمات الدولية، ولا سيما البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع استخدام التحليل القياسي لإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة بهدف تحديد طبيعة العلاقة بين مؤشرات الحكم الرشيد والتنمية المستدامة والتحقق من ملائمة النموذج القياسي.

6.هيكلية الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى مبحثين، المبحث الأول يعرض الإطار المفاهيمي للحكم الرشيد والتنمية المستدامة ، ويستعرض العلاقة

العربية"، هدفت إلى تحليل أثر مؤشرات الحوكمة الجيدة الصادرة عن البنك الدولي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في (21) دولة عربية خلال المدة (2000-2022)، فضلاً عن استكشاف دور حجم الحكومة كمُغيّر وسيط في العلاقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة، وقياس أثر كل من اضطرابات الربيع العربي والاعتماد على النفط بوصفهما متغيرين مؤثرين في النموذج. واعتمدت الدراسة على نموذج انحدار البيانات اللوحية (Panel Data Regression) لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة. وأظهرت النتائج وجود أثر معنوي لمعظم مؤشرات الحوكمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تبين أن دور حجم الحكومة كمُغيّر وسيط كان محدوداً واقتصر على مؤشري الجودة التنظيمية وحكم القانون. كذلك كشفت النتائج عن وجود أثر سلبي لاضطرابات الربيع العربي في العلاقة بين الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة، في حين كان للاعتماد على النفط أثر إيجابي في هذه العلاقة داخل عينة الدراسة.

7- دراسة (Rabia EFEOĞLU، 2025) بعنوان (The Impact of Good Governance on Sustainable Development: Evidence from Balkan Countries) ، هدفت إلى تحليل أثر مؤشرات الحكم الرشيد، المتمثلة في حرية التعبير والمساءلة، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، وجودة التنظيم، وسيادة القانون، والسيطرة على الفساد، في مستوى التنمية المستدامة في ثمان دول من منطقة البلقان، وهي: البوسنة والهرسك، وبلغاريا، وكرواتيا، واليونان، ومقدونيا الشمالية، ورومانيا، وسلوفينيا، وتركيا، خلال المدة (2006-2022). واعتمدت الدراسة على نموذج الانحدار اللوجستي المرتب (Ordered Logit Model) لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة. وأظهرت النتائج أن مؤشرات المساءلة، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، وسيادة القانون كان لها أثر إيجابي ومعنوي في تعزيز مستوى التنمية المستدامة، ولا سيما في الدول التي تتمتع بمستويات مرتفعة من التنمية، في حين تبين أن مؤشر السيطرة على الفساد ارتبط بعلاقة سلبية مع التنمية المستدامة في عينة الدراسة. وانتهت الدراسة إلى ضرورة تعزيز مؤشرات الحكم الرشيد، ولا سيما المساءلة، والاستقرار السياسي، وفعالية الحكومة، وسيادة القانون، إلى جانب توسيع مشاركة المواطنين في صنع القرار، وبناء مؤسسات أكثر كفاءة واستدامة لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

يتضح من استعراض الدراسات السابقة وجود اتفاق عام على أن الحكم الرشيد يُعد أحد المحددات الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة، وأن تحسين جودة المؤسسات، ولا سيما الاستقرار السياسي وسيادة القانون وفعالية الحكومة، يسهم في تعزيز الأداء التنموي. كما اعتمدت أغلب الدراسات على مؤشرات الحوكمة العالمية الصادرة عن البنك الدولي واستخدمت أساليب قياسية لاختبار العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة أو أحد أبعادها.

(2011). وللتحقق من اتجاه العلاقة السببية، تم استخدام نموذج التأثير العشوائي، إذ أكدت النتائج وجود تأثير معنوي للحكم الرشيد على معدلات النمو الاقتصادي. وأظهرت نتائج التحليل وجود علاقة طردية بين مستوى تطور المؤسسات ومؤشرات الحوكمة الرشيد من جهة، والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، كما بينت أن هذه العلاقة لا تتأثر بطبيعة الدولة سواء كانت نفطية أم غير نفطية.

4- دراسة (المنصوري والهيثي، 2022) بعنوان : الإطار المؤسسي للوقاية من الفساد ومكافحته في دولة الإمارات وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. هدفت الدراسة إلى توضيح الإطار المؤسسي المعتمد في دولة الإمارات العربية المتحدة للوقاية من الفساد ومكافحته في ضوء أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، انطلاقاً من اهتمام المشرع الإماراتي بحماية المال العام والحد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الفساد. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في عرض الظاهرة محل الدراسة، إلى جانب المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية والاتفاقيات ذات الصلة وتقييمها. وقد توصلت الدراسة إلى أن دولة الإمارات تُعد من الدول الرائدة في سنّ التشريعات وإصدار اللوائح التنظيمية الخاصة بمكافحة الفساد بمختلف صوره، بما ينسجم مع متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة، ويعكس اهتمامها بتعزيز التعاون والتنسيق الدولي في هذا المجال، فضلاً عن كونها من أوائل الدول التي سارعت إلى تطبيق الاتفاقية وتنفيذ أحكامها عملياً.

5- دراسة (هرموزي ومحمد ، 2024) ، بعنوان (استراتيجيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة تجربة الإمارات العربية المتحدة) : تناولت هذه الدراسة دور تحسين الكفاءة في اتخاذ القرارات وإيجاد حلول فعّالة للمشكلات المعقدة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز جودة السياسات العامة. كما سلّطت الضوء على تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفها نموذجاً رائداً في تبني استراتيجيات حديثة تهدف إلى تحقيق التطور التكنولوجي والاقتصادي.

وأشارت الدراسة إلى أن الإمارات اعتمدت على التحول الرقمي الشامل وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات، من خلال إطلاق "استراتيجية الذكاء الاصطناعي 2031"، والتي تهدف إلى تعزيز مكانة الدولة كمركز عالمي للابتكار والتكنولوجيا. وتسعى هذه الاستراتيجية إلى دعم تحقيق أهداف الإمارات المئوية 2071، من خلال توسيع تطبيقات التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، بما يسهم في تحسين كفاءة الأداء الحكومي وترسيخ التنمية المستدامة، فضلاً عن التوجه نحو أن تصبح الإمارات من أوائل الحكومات في العالم استثماراً في مجال الذكاء الاصطناعي.

6- دراسة (مصعب موسى وأحمد القصار ، 2024) بعنوان "الحوكمة وأهداف التنمية المستدامة: دراسة تطبيقية في الدول

1. البعد الإداري : ويعكس كفاءة وفعالية الإدارة العامة في تنفيذ السياسات بشفافية ومساءلة، إذ تعد فعالية الحكومة أحد المؤشرات الرئيسة للحكم الرشيد (حسين، 2022: 5).

2. البعد الاقتصادي والاجتماعي : ويتعلق بأساليب اتخاذ القرار الاقتصادي، وتوزيع الموارد، وتحقيق العدالة الاجتماعية، والانتقال من الدولة المتدخل إلى الدولة المنظمة، بما يسهم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة (فضيل ومغراوي، 2021: 518).

3. البعد السياسي : ويرتبط بشرعية السلطة، واحترام الحريات العامة، والمشاركة السياسية، والتداول السلمي للسلطة، بما يضمن الاستقرار والتنمية (سليمان، 2023: 22).

4. البعد البيئي : ويهتم بالحفاظ على الموارد الطبيعية وتحقيق الاستدامة، بما يضمن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة (وردة، 2017: 124).

وتتبع أهمية الحكم الرشيد من دوره في ترسيخ سيادة القانون، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحقيق بيئة مواتية للنمو الاقتصادي والاستثمار، فضلاً عن مكافحة الفساد وتعزيز الأمن الإنساني (نعمة، 2017: 385؛ زيتون، 2021: 20). كما يسهم في حماية البيئة، وتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة، وضمان مشاركة الفئات المهمشة في صنع القرار، بما يدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة (بوجحفة، 2018: 125) (UNDP, 1997).

ثانياً : مؤشرات قياس الحكم الرشيد

نظراً لتعدد مفاهيم الحكم الرشيد وتباين معاييرها بين الجهات الدولية، اعتمدت هذه الدراسة مؤشرات الحكم الرشيد الصادرة عن البنك الدولي لما تتمتع به من مصداقية وانتشار واسع في الدراسات المقارنة. وتشمل هذه المؤشرات ستة أبعاد رئيسة هي: التصويت والمساءلة، الذي يعكس مستوى المشاركة السياسية وحرية التعبير؛ والاستقرار السياسي وغياب العنف، الذي يقيس درجة الاستقرار وما يرتبط به من مخاطر سياسية واقتصادية؛ وفعالية الحكومة، المعبرة عن جودة الخدمات العامة وكفاءة تنفيذ السياسات؛ وجودة التشريعات، التي تقيس قدرة الدولة على صياغة سياسات داعمة للنشاط الاقتصادي؛ وسيادة القانون، التي تعكس مستوى الثقة بالمؤسسات القضائية وأجهزة إنفاذ القانون؛ ومكافحة الفساد، التي تقيس مدى الحد من إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق منافع خاصة. (Kaufmann et al, 1999: 6).

وتتسم هذه المؤشرات بترابط وتكامل واضح، إذ يعكس ارتفاعها توفر بيئة سياسية واقتصادية واجتماعية مستقرة ومحفزة للتنمية المستدامة، بما في ذلك دعم الاستدامة البيئية وتحسين جودة الحياة.

ثالثاً : نشأة وتعريف التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة مفهوماً حديثاً يتجاوز التنمية الاقتصادية التقليدية، إذ تهدف إلى تحقيق توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع مراعاة العدالة والمساواة وترشيد الاستهلاك

على الرغم من أهمية الدراسات السابقة، فإنها ركزت إما على تحليل الحكومة في دولة الإمارات دون قياس أثرها المباشر في التنمية المستدامة، أو تناولت العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة على مستوى مجموعة من الدول باستخدام نماذج قياسية مختلفة. ومن ثم، تتميز الدراسة الحالية بتحليل أثر مؤشرات الحكم الرشيد في مؤشر الأداء الكلي لأهداف التنمية المستدامة (OSDGI) في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2004-2023) باستخدام نموذج ARDL، مع التمييز بين اثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل وإدراج أثر الصدمات الخارجية.

المبحث الاول

الاطار المفاهيمي للحكم الرشيد والتنمية المستدامة

يتناول هذا المبحث مفهوم الحكم الرشيد، من حيث الابعاد والمؤشرات، ومن ثم مفهوم التنمية المستدامة من حيث الابعاد والمؤشرات، واخيراً العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة وفقاً للآتي:

اولاً : تعريف وأهمية الحكم الرشيد

تعددت تعريفات الحكم الرشيد تبعاً لاختلاف المدارس الفكرية والسياقات الزمنية. ففي السبعينيات، كان المفهوم يستخدم بوصفه مرادفاً للحكومة، ثم توسع في الثمانينيات ليشمل إدارة التنمية وبناء قدرات الدولة، قبل أن يكتسب في التسعينيات بعداً جديداً يركز على العلاقة بين الحكومة والمواطنين (بلقاسم، 2016: 7). ويعرف الحكم الرشيد بأنه منظومة من المبادئ والآليات التي تترجم إلى ممارسات عملية من خلال مؤسسات عامة وخاصة، بهدف تحقيق المصلحة العامة والتنمية المستدامة (قادر، 2020: 128). كما ينظر إليه بوصفه نظام حكم قائم على خدمة المجتمع، وتحقيق العدالة والمساواة، وضمان المشاركة والشرعية الشعبية المستندة إلى الانتخابات النزيهة (زيتون، 2021: 17).

أما البنك الدولي، فقد ركز في تعريفه على البعد الإداري، معرّفاً الحكم الرشيد بأنه الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة لتحقيق التنمية (Kaufmann et al., 2010: 3). في حين وسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) المفهوم ليشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والإدارية والاجتماعية، مؤكداً دوره في تعزيز رفاه الإنسان وتوسيع قدراته وخياراته (UNDP, 1997: 16).

ويرى فوكوياما أن الحكم الرشيد تتمثل في قدرة الحكومة على صياغة القوانين وتنفيذها وتقديم الخدمات، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي، مميزاً بذلك بين مفهومي الحكم الرشيد والديمقراطية (Kaufmann et al., 1999: 2). ورغم اختلاف هذه التعريفات، فإنها تتفق ضمناً على أن الهدف الجوهرى للحكم الرشيد هو تحقيق رفاهية المواطنين، وحماية حقوق الإنسان، وضمان التنمية المستدامة. ويتجسد الحكم الرشيد في مجموعة أبعاد متكاملة لا يمكن تحقيقه دون توافرها مجتمعة وهي:

والسياسية، وتسهم في تقييم مستوى تقدم الدول في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع الأخذ بنظر الاعتبار التفاوتات التنموية بين البلدان (الأمم المتحدة، 2001: 12-14)، (UN، 2024: 1-31).

ب- **المؤشر الكلي لأهداف التنمية المستدامة (Overall SDG Index):** يعد المؤشر الكلي لأهداف التنمية المستدامة من أهم الأدوات الدولية لقياس وتقييم مدى تقدم الدول في تنفيذ أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وقد طُوِّر من قبل شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN) * بالتعاون مع مؤسسة Bertelsmann** Stiftung. يعتمد المؤشر على تقييم الأداء الكلي للدول في تحقيق الأهداف السبعة عشر للتنمية المستدامة، استنادًا إلى مجموعة مختارة من المؤشرات الرئيسية والفرعية التي تغطي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية، وفق معايير الملائمة الإحصائية وتوافر البيانات وإمكانية المقارنة الدولية تقاس النتائج على مقياس يتراوح بين 0 و100، إذ تعكس الدرجة الأعلى اقتراب الدولة من تحقيق الأهداف، مما يتيح إمكانية إجراء مقارنات دولية موضوعية بين البلدان.

أما من حيث التغطية الجغرافية، فيشمل المؤشر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وتشمل هذه الدول مختلف الأقاليم العالمية بما فيها الدول المتقدمة والاقتصادات الصاعدة والبلدان النامية والأقل نموًا. ومع ذلك، لا تدرج بعض الدول أو الأقاليم لعدم توافر بيانات إحصائية كافية أو لضعف البنية الإحصائية، خاصة في الدول الصغيرة جدًا أو المناطق المتأثرة بالنزاعات.

وللحد من التحيزات المرتبطة بالبيانات المفقودة، يشترط المؤشر أن تتوفر لدى الدولة بيانات تغطي ما لا يقل عن 80% من المؤشرات. ومع ذلك، تُعاد إدراج الدول التي كانت مشمولة في إصدارات سابقة طالما أن نسبة البيانات المفقودة لا تتجاوز 20% (Schmidt- Traub & Kroll، 2018: 8-18).

ويعد هذا المؤشر أداة مرجعية مهمة لصنّاع السياسات والباحثين في تشخيص واقع التنمية المستدامة ورصد الفجوات التنموية. وبناءً على ذلك، اعتمدت هذه الدراسة المؤشر الكلي لأهداف التنمية المستدامة أداة تحليلية رئيسية لتقييم واقع التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

خامسا : تحليل العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة

لضمان قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها (الجبوسي، 2013: 20).

يعد مفهوم التنمية المستدامة واسع ومتعدد الأبعاد، ويهدف إلى تحسين الواقع الحالي مع ضمان قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. يشمل هذا المفهوم جميع القطاعات—الحكومية والخاصة والفردية—مع التركيز على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية والتقنية، وتطبيق المعرفة والخبرات المكتسبة، مع الاهتمام بالبعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي والتقني والصحي والتعليمي (دسوقي، 2021: 250). من الناحية الاقتصادية، تهدف التنمية المستدامة إلى تعظيم الرفاهية الاجتماعية وترشيد الموارد، بينما تركز من الناحية الاجتماعية على العدالة وتوفير الخدمات ومكافحة الفقر، ومن الناحية البيئية على المحافظة على الموارد الطبيعية ومواجهة التحديات البيئية مثل الاحتباس الحراري وتآكل الأوزون (هرموزي ومحمد، 2024: 118). وقدمت تقارير الأمم المتحدة ولجنة برونتلاند تعريفات مشابهة، تؤكد على تلبية احتياجات الحاضر دون الإضرار بحقوق الأجيال المقبلة، مع التأكيد على عنصر الزمن والمستقبل كأحد سمات الاستدامة (الجبوسي، 2013: 22) (سعاد وصورية، 2011: 9). كما تشمل التنمية المستدامة تعزيز التقنيات النظيفة، وتشجيع الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، وتمكين المجتمع المدني والمؤسسات لضمان مشاركة فعالة في صنع القرار (عبد الغني، 2020: 407). باختصار، التنمية المستدامة هي عملية شاملة ومستدامة تحقق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية والسياسية، بهدف تحسين نوعية الحياة اليوم وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

رابعاً : أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة

يتكون أهداف التنمية المستدامة من (17) هدفاً عالمياً، وضعتها الأمم المتحدة كجزء من أجندة التنمية المستدامة لعام (2030)، إذ تتناول الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، التقنية والسياسية، وتشمل جميع الدول العالم سواء النامية والمقدمة (UN، 2024). كما تنقسم مؤشرات التنمية المستدامة إلى قسمين رئيسيين، القسم الأول يختص بالمؤشرات الفرعية للتنمية المستدامة، في حين يتناول القسم الثاني المؤشر الكلي لأهداف التنمية المستدامة، وذلك على النحو الآتي: أ- **المؤشرات الفرعية للتنمية المستدامة** : تنقسم المؤشرات الفرعية للتنمية المستدامة إلى خمس فئات رئيسية مترابطة، تعكس الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية والمؤسسية

** تُعد مؤسسة برتلسمان شتيفتونغ (Bertelsmann Stiftung) مؤسسة ألمانية خاصة وغير ربحية تأسست عام 1977 على يد راينهارد مون، وتركز على دعم الابتكار والإصلاح في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية. وتهدف المؤسسة إلى تطوير حلول لتعزيز مجتمع مستدام وموجه نحو المستقبل، من خلال مشاريع بحثية ومبادرات تسعى لمعالجة التحديات الاجتماعية والتنموية. للمزيد: www.bertelsmann-stiftung.de

* أنشئت شبكة حلول التنمية المستدامة (SDSN) في عام 2012 بمبادرة من الأمين العام الثامن للأمم المتحدة بان كي مون، بهدف تعبئة الخبرات العلمية والتكنولوجية عالمياً لتطوير حلول عملية تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتعمل الشبكة، بصفتها أكبر شبكة معرفية معنية بأهداف التنمية المستدامة، تحت رعاية الأمم المتحدة، من خلال توحيد جهود الجامعات ومراكز البحوث والمختبرات الوطنية لتقديم حلول عالمية ومحلية لمواجهة أبرز تحديات التنمية. وترتكز أنشطتها على الربط بين العلوم والسياسات وممارسات التنمية، بما يسهم في دعم تنفيذ أجندة التنمية المستدامة واتفاق باريس للمناخ. للمزيد: www.unsdn.org

- **الترتيب المنوي (0-100) :** يعكس موقع الدولة مقارنة ببقية دول العالم. فعلى سبيل المثال، إذا حصلت دولة ما على نسبة تفوق 75%، فإن ذلك يعد مؤشراً على وجود الحكم الرشيد بدرجة ممتازة، أما إذا كانت النسبة أقل من 10%، فإن ذلك يشير إلى ضعف شديد في مستوى الحكم الرشيد.
 - **مؤشر جودة المؤسسات (+2.5 - -2.5) :** فهو يستخدم لتقدير جودة الحكم الرشيد من خلال احتساب متوسط ستة مؤشرات رئيسية. وتشير القيم الأقرب إلى +2.5 إلى أداء عالٍ في الحكم الرشيد، بينما تعكس القيم المنخفضة، لا سيما القريبة من -2.5، ضعفاً في نوعية الحكم.
- ويقتضي تحليل واقع الحكم الرشيد في دولة الإمارات مراعاة خصوصية سياقها السياسي والجغرافي. إذ تمثل الإمارات نموذجاً اتحادياً فريداً في المنطقة العربية، يقوم على توزيع منظم للاختصاصات بين الحكومات المحلية والحكومة الاتحادية، في إطار دستوري يضمن التنسيق والتكامل المؤسسي. ويتسم النظام السياسي الإماراتي بدرجة عالية من الاستقرار، وغياب التعددية الحزبية التقليدية، مع الاعتماد على شرعية تقليدية وتخطيط تنموي طويل الأمد، وهو ما انعكس إيجاباً على كفاءة الأداء الحكومي وجودة السياسات العامة. (فضلي، 2014: 69)
- كما أسهم الموقع الجغرافي الاستراتيجي للإمارات في تعزيز دورها كمركز اقتصادي ولوجستي عالمي، ودعم بناء بيئة تنظيمية مرنة ومحفزة للنشاط الاقتصادي والاستثماري، الأمر الذي انعكس إيجاباً على عدد من مؤشرات الحكم الرشيد. (فضلي، 2014: 67)
- وتظهر نتائج مؤشرات الحوكمة العالمية أن دولة الإمارات حققت مستويات مرتفعة ودرجات موجبة في معظم مؤشرات الحكم الرشيد خلال مدة الدراسة، باستثناء مؤشر التصويت والمساءلة، حيث ارتفع المتوسط العام للترتيب المنوي من (65.77) عام 2004 إلى (71.23) عام 2023، بما يعكس تحسناً تدريجياً ومستقراً في جودة الحكم الرشيد خلال المدة المدروسة.

تمثل العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة محوراً أساسياً لتحويل النمو الاقتصادي إلى تحسين شامل ومستدامة لنوعية حياة المواطنين. وفقاً لتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يعد الإنسان محور عملية التنمية، ويعد النمو الاقتصادي أداة لتحقيق التنمية المستدامة بشرط أن يضمن الحكم الرشيد مؤشرات نوعية تعزز رفاهية الأفراد مادياً ومعنوياً (سليمان ، 2023 : 565).

يخلق ارتفاع مؤشرات الحكم الرشيد بيئة استثمارية جاذبة تحفز الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويشمل ذلك المشاركة السياسية، الشرعية في أنظمة الحكم، الاستقرار السياسي والأمني، وجود حكومة فعالة، جودة التشريع، سيادة القانون، وضبط الفساد، ما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بشكل فعال (مرعي وآخرون ، 2023 : 367) (قادر، 2020: 44) ، تتمثل مؤشرات التنمية المستدامة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتشمل التمكين الذي يتيح للأفراد توسيع قدراتهم وخياراتهم وممارسة حقوقهم بحرية، والتعاون الاجتماعي كأساس للإشباع الذاتي، والعدالة في توزيع الفرص والإمكانات، والقدرة على تلبية احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة. كما تشمل مؤشرات الحرية، الحق في المعرفة، الشفافية، وتمكين المرأة، ويصبح التعاون بين الحكومات، المؤسسات، القطاع الخاص والمجتمع المدني أمراً حتمياً لتحقيق أجندة 2030 (زيتون ، 2021 : 66) .

تلعب المنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في تعزيز الشفافية والمساءلة، ومطالبة الحكومات بنشر البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، ودمج هذه الأهداف ضمن التشريعات والسياسات الوطنية. يضمن وجود شراكات فاعلة بين الحكومات والمجتمع المدني تكامل الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهذه المؤشرات النوعية لا تتحقق إلا بوجود نظام إدارة رشيدة (ikizer ، 2023 : 102-103).

المبحث الثاني

تحليل وقياس مؤشرات الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في الإمارات العربية المتحدة للمدة (2004-2023).

يهدف هذا المبحث إلى استعراض وتحليل وقياس المسار الذي سلكته دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2004-2023) في مجال الحكم الرشيد والتنمية المستدامة وفقاً للآتي :

أولاً: تحليل واقع مؤشرات الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة (2004-2023)

1- تحليل واقع مؤشرات الحكم الرشيد في دولة الإمارات العربية المتحدة (2004-2023)

تعتمد الدراسات الدولية في تقييم مستوى الحكم الرشيد على مؤشرات مركبة، وتعدّ مؤشرات الحكم الرشيد العالمية (WGI) الصادرة عن البنك الدولي من أكثر الأدوات استخداماً ومصداقية. وبناءً على ذلك، جرى اعتماد هذه المؤشرات في هذه الدراسة لتحليل واقع الحكم الرشيد في دولة الإمارات العربية المتحدة. وثُفّس مؤشرات الحكم الرشيد وفق طريقتين رئيسيتين:

الجدول (1) مؤشرات الحكم الرشيد في الامارات العربية المتحدة للمدة (2004-2023)

السنوات	الاستقرار السياسي وغياب العنف		سيادة القانون		مكافحة الفساد		فعالية الحكومة		جودة التشريعات		التصويت والمساءلة		متوسط الاجمالي %
	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الترتيب
2004	0.8	73.3	0.4	62	1	83.7	0.7	74.6	0.8	74.6	-0.7	26.4	65.77
2005	0.9	74.8	0.4	60.8	1	80.5	0.7	73	0.7	69.1	-0.7	26	64.03
2006	0.9	77.8	0.3	60.8	0.9	78	0.9	79.5	0.6	70.1	-1	20.7	64.48
2007	1	80.7	0.3	58.4	1	80.1	0.9	79.6	0.6	68.4	-0.9	23.1	65.05
2008	0.7	69.7	0.4	61.1	1.1	82	0.90	78.2	0.6	67	-0.9	22.1	63.35
2009	0.9	79.6	0.4	63	0.9	78.5	1	79.9	0.4	64.1	-0.8	25.6	65.12
2010	0.8	73.9	0.3	62.1	0.9	78.6	0.9	78	0.3	61.7	-0.9	23.2	62.92
2011	0.9	73.9	0.5	64.8	1.1	81	1.1	82	0.4	65.4	-0.9	23.5	65.1
2012	0.9	73.5	0.5	66.7	1.2	82.9	1.2	83.9	0.7	72.5	-1	18.3	66.3
2013	0.9	74.9	0.6	69	1.3	87.2	1.2	83.4	0.8	74.4	-1	19.2	68.02
2014	0.8	71.9	0.7	74.5	1.2	83.2	1.5	88.9	1	80.3	-1.1	20.2	69.83
2015	0.7	70	0.6	71.4	1	81.4	1.5	90.5	1.1	81.9	-1.1	19.2	69.07
2016	0.5	64.8	0.8	77.6	1.1	82.9	1.4	90	1	80.5	-1.1	20.2	69.33
2017	0.6	66.7	0.8	76.2	1.1	81.9	1.4	89.5	1	80.5	-1.1	17.7	68.75
2018	0.7	68.9	0.8	76.2	1.1	82.9	1.4	90.5	0.9	79.5	-1.1	18	69.33
2019	0.7	69.3	0.8	77.6	1.1	81.9	1.4	89	1	78.1	-1.1	17.4	68.88
2020	0.6	65.1	0.9	77.6	1.1	82.4	1.3	87.1	1.1	82.9	-1.2	16.4	68.58
2021	0.6	65.1	0.8	76.7	1.2	83.3	1.4	89.5	1	81.9	-1.2	16.4	68.82
2022	0.7	71.7	0.8	78.8	1.2	83.5	1.3	88.7	1	82.1	-1.1	18.4	70.53
2023	0.7	70.1	0.9	78.8	1.1	82.5	1.6	95.3	1	82.1	-1.1	18.6	71.23
المتوسط المدة	0.77	71.79	0.60	69.71	1.08	81.92	1.19	84.56	0.80	74.86	-1	20.53	67.23

المصدر: تم اعداد الجدول استناد الى : databank.worldbank.org

الاقتصاد والسلام (IEP)، احتلت الإمارات العربية المتحدة في عام 2012 المرتبة (46) من أصل (158) دولة ضمن مؤشر السلام العالمي. غير أن ترتيبها تراجع بشكل ملحوظ في السنوات اللاحقة، إذ جاءت في المرتبة (60) من أصل (163) دولة عام 2022، ثم انخفضت مجددًا إلى المرتبة (75) عام 2023 (IEP، 2012: 86) (IEP، 2022: 9)، (IEP، 2023: 11). ويعكس هذا المسار نموذج «الاستقرار السلطوي» الذي يوازن بين الضبط السياسي وتقديم خدمات عامة عالية الجودة، دون توسع ملحوظ في المشاركة السياسية.

أما مؤشر جودة التشريعات، فقد حقق أداءً مرتفعًا ومستقرًا، إذ بلغ متوسطه العام نحو (0.8)، مع اتجاه تصاعدي واضح ليصل إلى (1) عام 2023، ما يضع الإمارات ضمن الدول الرائدة إقليميًا وعالميًا في مجال البيئة التنظيمية الداعمة للأعمال والاستثمار. ويُعزى هذا التحسن إلى الإصلاحات القانونية المتواصلة، وتحديث التشريعات الاقتصادية والاستثمارية، ومواءمة الإطار التنظيمي مع رؤية الإمارات 2021 وخطط التحول الرقمي، فضلًا عن اعتماد التشريعات الذكية وتعزيز دور المجلس الوطني الاتحادي في مناقشة القوانين. (الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021، u.ae/ar-AE) (الخطة الاستراتيجية لوزارة العدل 2017-2021، u.ae/ar-AE). ورغم تسجيل المؤشر أدنى مستوياته عام 2010 نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية وأزمة ديون «دبي وورلد»، فإن تلك الأزمة شكلت نقطة تحول دفعت نحو إصلاحات تشريعية ومؤسسية شاملة، أسهمت لاحقًا في تحسين بيئة الأعمال ورفع ترتيب الدولة ووفقًا لتقرير مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال لعام (2020)، جاءت الإمارات في المرتبة (16) عالميًا من بين (190) دولة، محققة (80.9) درجة (word bank group-DB، 2020، 4).

وفيما يتعلق بمؤشر مكافحة الفساد، فقد سجلت الإمارات أداءً متقدمًا ومستقرًا، بمتوسط بلغ نحو (1.08) خلال مدة الدراسة، ما يجعله من أقوى مؤشرات الحكم الرشيد في الدولة. ويعود ذلك إلى التزام الإمارات بالاتفاقيات الدولية، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وتطوير تشريعات وطنية متكاملة لمكافحة غسل الأموال وتعزيز الرقابة المالية، فضلًا عن إنشاء وتفعيل أجهزة رقابية مستقلة، مثل ديوان المحاسبة وجهاز الرقابة المالية (الميسري وعبد السلام، 2018: 241) (المنصوري والهيدي، 2023: 362-366). كما أسهم التحول الرقمي الحكومي في تقليص فرص الفساد وتعزيز الشفافية المؤسسية، إلى جانب ترسيخ ثقافة النزاهة والمساءلة داخل المؤسسات العامة (محمود، 2024: 6-9).

يعكس مؤشر فعالية الحكومة مستوى كفاءة الجهاز التنفيذي في صياغة السياسات العامة وتنفيذها، وجودة تقديم الخدمات، واستقلالية المؤسسات عن الضغوط السياسية، فضلًا عن مصداقية التزام الحكومة بتطبيق السياسات المعلنة. وقد شهد هذا المؤشر في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2004-2023) مسارًا تصاعديًا واضحًا، إذ ارتفع من (0.7) عام 2004 إلى (1.6) عام

يظهر تحليل مؤشرات الحكم الرشيد في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2004-2023) تباينًا واضحًا في مستويات الأداء بين أبعاد الحوكمة المختلفة، إذ يُعد مؤشر التصويت والمساءلة الأضعف أداءً مقارنة ببقية المؤشرات. فقد سجّل هذا المؤشر متوسطًا سلبيًا بلغ نحو (-1) وبترتيب مئوي عالمي منخفض، وهو ما يعكس محدودية المشاركة السياسية، وغياب التعددية الحزبية، وضعف آليات المساءلة الشعبية، رغم إدخال بعض الإصلاحات المؤسسية، ولا سيما تفعيل دور المجلس الوطني الاتحادي منذ عام 2006 ضمن إطار البرنامج السياسي للتمكين (المجلس الوطني الاتحادي، 2024). وعلى الرغم من هذه الخطوات، ظل أداء المؤشر متأثرًا بالطبيعة الهيكلية للنظام السياسي الاتحادي، واستمرار القيود المفروضة على حرية التعبير والعمل المدني، الأمر الذي حدّ من تحقيق تحسن جوهري في هذا البعد من أبعاد الحوكمة. ويؤكد ذلك ما ورد في تقارير حرية الصحافة الدولية، التي أظهرت تراجع ترتيب دولة الإمارات عالميًا؛ إذ جاءت في المرتبة (119) من أصل (172) دولة عام 2016، قبل أن يتدهور موقعها أكثر عام 2023 لتحتل المرتبة (145) من أصل (166) دولة (www.rsf.org).

في المقابل، حقق مؤشر سيادة القانون أداءً أفضل نسبيًا، إذ سجّل متوسطًا موجبًا بلغ نحو (0.6) وبترتيب مئوي يقارب (69.7%)، بما يعكس وجود إطار قانوني ومؤسسي متطور يقوم على استقلال القضاء وضمان الحقوق الأساسية للمتقاضين (سيادة القانون في الإمارات، 2023، u.ae/ar-ae). وقد شهد هذا المؤشر تحسنًا ملحوظًا بعد عام 2011، مدفوعًا بجملة من الإصلاحات التشريعية والمؤسسية المتسقة مع رؤية الإمارات 2021، والتي ركزت على تعزيز نزاهة القضاء ورفع كفاءته إلى مستويات تنافسية عالميًا (الميسري وعبد السلام، 2018: 242). كما أسهم التحول الرقمي في القطاع القضائي، واعتماد المحاكمات الإلكترونية منذ عام 2017، وإطلاق محكمة (C3) في دبي عام 2018، في تسريع الفصل في القضايا وتعزيز الشفافية الإجرائية، مما انعكس إيجابًا على تطور مؤشر سيادة القانون خلال المدة اللاحقة (محمود، 2024: 2) (سيادة القانون وحقوق الانسان، 2023: u.ae/ar-ae).

فقد سجل مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف متوسطًا عالميًا بلغ نحو (0.77) وبترتيب مئوي عالمي يقارب (71.79%)، وهو ما يعكس مستوى مرتفعًا من الاستقرار السياسي والأمني مقارنة بدول المنطقة، مدعومًا بمركزية السلطة، وغياب الاستقطاب الحزبي، وفعالية الأجهزة الأمنية، إلى جانب شرعية سياسية قائمة على الأداء التنموي وتحقيق الرفاه الاقتصادي (عبد المنعم، 2021: 20). وقد حافظ المؤشر على مستويات مرتفعة خلال المدة (2004-2013)، قبل أن يشهد تراجعًا طفيفًا بعد عام 2014 نتيجة تعقّد البيئة الجيوسياسية الإقليمية، وازدياد الانخراط الإماراتي في ملفات أمنية حساسة، فضلًا عن تشديد التشريعات المرتبطة بمكافحة الإرهاب (مصطفى، 2016: 52-56)، الأمر الذي انعكس نسبيًا على ترتيب الدولة في مؤشر السلام العالمي، ووفقًا لتقرير معهد

- **Publisher:** University of Sulaimani, **ISSN (Print):** 1813-0852, **ISSN (Online):** 2617-3034
- **Journal Website:** <https://sjh.univsul.edu.iq/>, **Volume:** [1], **Issue:** [3], **Year:** [2026], **DOI:** [10.17656/jzsb.12578]
- **Submission Date:** [6/7/2026], **Revised Date:** [8/7/2026], **Accepted Date:** [19/7/2026], **Published Date:** [30/9/2026]

ارتفعت قيمة المؤشر من 63.67 نقطة عام 2015 إلى 69.60 نقطة عام 2023، بدعم من تعزيز أطر الحكم، واعتماد سياسات التنويع الاقتصادي، والتوسع في الابتكار والتحول الرقمي، فضلاً عن الاستثمارات الواسعة في الطاقة النظيفة وتحسين جودة الخدمات الأساسية.

وتعد المدة (2018-2020) نقطة تحول في مسار تنفيذ أجندة التنمية المستدامة في دولة الإمارات، إذ ارتفع المؤشر خلالها من 66.41 إلى 69.39 نقطة، نتيجة تعزيز جاهزية القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وكذلك فاعلية الاستجابة الحكومية للمتغيرات العالمية. وعلى الرغم من التراجع الطفيف في عامي 2021 و2022، إلى 68.60 و68.37 نقطة على التوالي، والذي يمكن تفسيره بتداعيات جائحة كوفيد-19 على بعض مؤشرات التنمية، فإن المؤشر سرعان ما استعاد اتجاهه التصاعدي ليسجل 69.60 نقطة عام 2023، وهو أعلى مستوى لها في السلسلة الزمنية.

على الرغم من التحسن المستمر في قيمة مؤشر الأداء الكلي لأهداف التنمية المستدامة في دولة الإمارات، والذي ارتفع من 64.74 نقطة عام 2017 إلى 69.6 نقطة عام 2023، فإن ترتيب الدولة شهد تراجعاً طفيفاً من المرتبة 77 من أصل 157 دولة (Sachs & Geus، 2017: 306) إلى المرتبة 79 من أصل 166 دولة خلال المدة نفسها (Sachs at all، 2023: 486). ويفسر هذا التباين بين التحسن الكمي للمؤشر والتراجع في الترتيب النسبي بعدة عوامل مترابطة، إذ إن الأداء الإيجابي للإمارات تحقق في سياق دولي اتسم بارتفاع وتيرة التقدم في العديد من الدول الأخرى، ما أدى إلى تعزيز مواقعها في سلم الترتيب بوتيرة أسرع. كما أسهم اتساع قاعدة المقارنة بدخول دول إضافية إلى التصنيف في إعادة تشكيل هيكل الترتيب العالمي، وهو ما أثر نسبياً في موقع الإمارات رغم تحسن أدائها.

2023، بمتوسط عام بلغ (1.183)، مع ترتيب عالمي تراوح بين (73) و(95.3)، ما يعكس تطوراً ملحوظاً في كفاءة الأداء الحكومي. ويُعزى هذا التحسن إلى حزمة من الإصلاحات المؤسسية والإدارية، شملت تحديث الهياكل الحكومية، واعتماد استراتيجيات حكومية واضحة، ولا سيما الاستراتيجية الحكومية لعام 2007، التي أرست أسس تطوير الأداء المؤسسي وتعزيز الشفافية والرقابة (2007: uaecabinet.ae/ar/about-government-strategy). كما أسهم التوسع المبكر في تطبيقات الحكومة الإلكترونية (Mansour، 2011: 13)، ثم الانتقال إلى نموذج الحكومة الذكية عام 2013، في تحسين سرعة وكفاءة تقديم الخدمات العامة، وتقليص الإجراءات البيروقراطية، ورفع مستوى رضا المتعاملين (مبادرة حكومة الإمارات الذكية - 2013، u.ae/ar-ae/about-2024 : the-uae/digital-uae). وقد تعزز هذا المسار خلال المرحلة اللاحقة مع التحول الرقمي الشامل، حيث حققت الإمارات تقدماً متسارعاً في مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية للأمم المتحدة، لتصل إلى المرتبة (13) عالمياً عام 2022، والأولى خليجياً، بما يعكس امتلاك الدولة استراتيجية وطنية متكاملة منسجمة مع أهداف التنمية المستدامة (الأمم المتحدة، 2022: 8). كما شكّل إطلاق استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي عام 2017 خطوة محورية في تعزيز فاعلية الحكومة، عبر توظيف التقنيات المتقدمة في تطوير الخدمات العامة وتحسين كفاءة القطاعات الحيوية، بما يتماشى مع رؤية مئوية الإمارات 2071 (استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي، 2023: u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies). ونتيجة لهذه الجهود، تصدر مؤشر فاعلية الحكومة بقية مؤشرات الحكم الرشيد في الدولة، مؤكداً نجاح الإمارات في بناء جهاز إداري حديث قائم على الابتكار والتحول الرقمي، الأمر الذي انعكس في تقدمها في مؤشرات التنافسية العالمية، ولا سيما حصولها على المركز الأول عربياً والـ25 عالمياً وفق تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2019 (Schwab، 2019: xii).

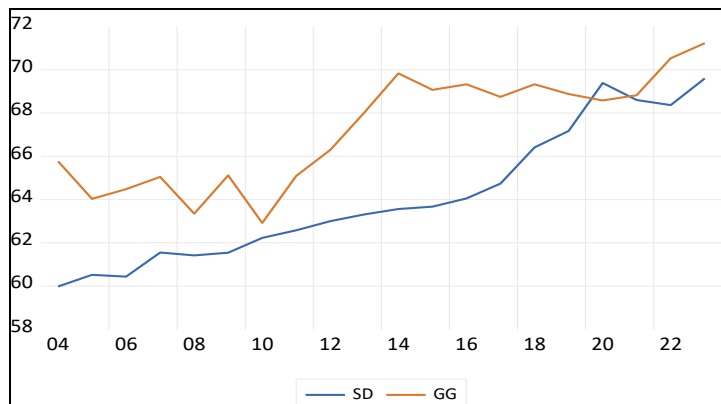
1- تحليل واقع مؤشر الكلي لاداء الاهداف التنمية المستدامة

في الامارات العربية المتحدة للمدة (2004-2023)

يظهر تتبّع المؤشر الكلي لأداء أهداف التنمية المستدامة (OSDGI) في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2004-2023) اتجاهاً تصاعدياً مستمراً، بما يعكس التقدم التدريجي في تبني وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة، وذلك كما هو موضح في الجدول (2). فقد ارتفعت قيمة المؤشر من 59.98 نقطة عام 2004 إلى 69.60 نقطة عام 2023 وبمتوسط عام للمدة بلغ (64.11) نقطة، أي بزيادة قدرها نحو 10 نقاط خلال عشرين عاماً. ويمكن تفسير هذا التطور من خلال مرحلتين رئيسيتين، الأولى تمتد حتى عام 2014، وتتسم بنمو بطيء نسبياً، إذ ارتفع المؤشر من 59.98 إلى 63.56 نقطة فقط، وهو ما يعكس مرحلة استقرار نسبية في السياسات التنموية قبل اعتماد الإطار العالمي لأهداف التنمية المستدامة عام 2015. أما المرحلة الثانية، الممتدة من عام 2015 فصاعداً، فتتسم بوضوح أكبر في النمو، إذ

جدول (2) مؤشر الاداء الكلي لاهداف التنمية المستدامة في الامارات للمدة (2004-2023)

السنوات	مؤشر الاداء الكلي لأهداف التنمية المستدامة (OSDGI)	السنوات	مؤشر الاداء الكلي لأهداف التنمية المستدامة (OSDGI)
2004	59.98	2014	63.56
2005	60.52	2015	63.67
2006	60.44	2016	64.05
2007	61.55	2017	64.74
2008	61.42	2018	66.41
2009	61.54	2019	67.17
2010	62.23	2020	69.39
2011	62.58	2021	68.6
2012	63	2022	68.37
2013	63.31	2023	69.6
متوسط المدة	164.1		



الشكل (1) العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة في الامارات العربية المتحدة للمدة (2004-2023)
المصدر : اعداد الشكل بالاعتماد على الجدولي (1 و 2) وبالأستخدام البرنامج 12 Views

ثانيا : قياس اثر الحكم الرشيد في التنمية المستدامة في الامارات العربية المتحدة للمدة (2004-2023)

لبيان أثر مؤشرات الحكم الرشيد* في مؤشر الاداء التنموية المستدامة في الامارات خلال المدة (2004-2023)، تم اعتماد المنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL). وقد اشتمل التحليل القياسي على عدة مراحل، وهي :
1- مرحلة توصيف وبناء النموذج : في هذه المرحلة يتم ترميز متغيرات الدراسة وتصنيفها وفقاً لطبيعتها، بما ينسجم مع هدف الدراسة. وقد تم اختيار أبرز المؤشرات الفرعية للحكم الرشيد الأكثر ارتباطاً بالتنمية المستدامة، والمتمثلة في: الاستقرار السياسي وغياب العنف، سيادة القانون، والتصويت والمساءلة فضلاً عن الازمة المالية وفيرس كورونا، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

المصدر : شبكة حلول التنمية المستدامة

dashboards.sdindex.org/explorer/?metric=overall
تظهر نتائج التحليل الكمي لمسار مؤشرات الحكم الرشيد ومؤشر الاداء الكلي لأهداف التنمية المستدامة (OSDGI) في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال مدة الدراسة وجود علاقة إيجابية واضحة بين تطور مؤشرات الحكم الرشيد وتحسن مستويات التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تزامن الارتفاع المستمر في مؤشر الاداء الكلي لأهداف التنمية المستدامة مع تحسن ملحوظ في مؤشرات فعالية الحكومة وجودة التشريعات والاستقرار السياسي. ويعكس ذلك الدور المحوري للكفاءة المؤسسية والحوكمة التنفيذية في دعم تنفيذ السياسات التنموية، لا سيما بعد عام 2015 مع تبني أجندة أهداف التنمية المستدامة. في المقابل، أسهم ضعف مؤشري التصويت والمساءلة والتحسين المحدود في سيادة القانون ومكافحة الفساد في الحد من تحقيق قفزات نوعية أكبر، ما يفسر التباين بين التحسن الكمي للمؤشر والتراجع الطفيف في الترتيب النسبي للإمارات عالمياً. وعليه، فإن نموذج التنمية المستدامة في الإمارات يقوم أساساً على حكم الرشيد وإدارة عالية الكفاءة، مع الحاجة مستقبلاً إلى تعميق إصلاحات المؤسسة لتعزيز استدامة التقدم وتحسين الموقع الدولي. والشكل (1) يوضح العلاقة بين الحكم الرشيد والتنمية المستدامة خلال مدة الدراسة.

* سيتم الاعتماد في الدراسة الحالية على مؤشرات الحكم الرشيد وفقاً لترتيب المؤي الذي يتراوح قيمته بين (0-100)

- **Publisher:** University of Sulaimani, **ISSN (Print):** 1813-0852, **ISSN (Online):** 2617-3034
- **Journal Website** <https://sjh.univsul.edu.iq/>, **Volume:** [1], **Issue:** [3], **Year:** [2026], **DOI:** [10.17656/jzsb.12578]
- **Submission Date:** [6/7/2026], **Revised Date:** [8/7/2026], **Accepted Date:** [19/7/2026], **Published Date:** [30/9/2026]

يظهر من الجدول ان المتغيرات تكون مستقرة في (First Difference and Intercept) ، وبذلك فان هذه النتائج تدعم اجراء التكامل المشترك بين المتغيرات .

ب- التكامل المشترك (Co-Integration)

يعد هذا الاختبار من الاختبارات المهمة التي تهدف إلى تحديد مستوى العلاقة بين المتغيرات، ويستوجب على الأقل وجود علاقة واحدة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لكي يسمح باجراء التقدير للنموذج ، وهناك مؤشرات كثيرة مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى التكامل بين المتغيرات ، الا ان اهمها اختبار كل من (Johanson Test , Bounds Test) ، ويمكن بيان نتائج هذين الاختبارين من خلال الجدولين (5،6).

جدول (5) نتائج اختبارات التكامل المشترك

بين المتغيرات النموذج (Johanson Test)

المتغيرات	Trace Statistic	0.05CriticalValue	Prob	القرار
OSDGI	245.0348	83.93712	0.0000	قبول
PS	134.2717	60.06141	0.0000	قبول
RL	76.14863	40.17493	0.0000	قبول
VA	28.73060	24.27596	0.0128	قبول
GFC	11.79094	12.32090	0.0612	عدم قبول
COV	2.490798	4.129906	0.1353	عدم قبول

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على جدولي (1،2) وباستخدام برنامج E-views12

جدول (6) نتائج اختبار (Bounds Test)

F-Bounds Test	Value	Significant level	I(0)Lower	I(1)Upper
	6.235699	%10	2.75	3.79
		%5	3.12	4.25
		%2.5	3.49	4.67
		%1	3.93	5.23

المصدر : تم اعداد الجدول استناداً الى برنامج E-views12

يتضح من الجدول (5) اربعة المتغيرات الداخلة في النموذج ذات علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها البعض هما (PS ، OSDGI) ، يتضح من الجدول (6) ان قيمة F- Bounds Test اكبر من قيمة (Upper) و وبهذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود العلاقات التكاملية ذات العلاقة المعنوية من ناحية الاحصائية .

3- تقدير النموذج : تم تقدير النموذج القياسي المشار إليه باستخدام منهجية (ARDL) ، التي تُعد من أكثر الأساليب ملائمة لطبيعة

الجدول (3) : المتغيرات التابعة والمستقلة مع الرمز

المتغيرات	الرمز	نوع المتغيرات
مؤشر الأداء الكلي لأهداف التنمية المستدامة	OSDGI	متغير تابع
الاستقرار السياسي وغياب العنف	PS	متغيرات مستقل
سيادة القانون	RL	
التصويت والمساءلة	VA	
الازمة المالية العالمية	GFC	متغيرات وهمية
فيروس كورونا	COV	

المصدر : من عمل الباحثين

وبناءً على ذلك، يمكن صياغة النموذج القياسي على النحو الآتي:

$$OSDGI = B_0 + B_1PS + B_2RL + B_3VA + B_4GFC + B_4COV + U$$

حيث: B : تمثل المعلمات التي تعكس حجم تأثير المتغيرات المستقلة في المتغير التابع .

U : يمثل المتغير العشوائي .

2- مرحلة الاختبارات: تتضمن هذه المرحلة إجراء مجموعة من الاختبارات القياسية للتحقق من خصائص البيانات، وذلك على النحو الآتي:

أ- اختبار السكون (Unit Root Test / Stationarity Test)

يعد هذا الاختبار من الأدوات الأساسية في التحليل القياسي، إذ يُستخدم لبيان مدى استقرارية وثبات السلاسل الزمنية للبيانات المستخدمة. ومن أكثر الاختبارات شيوعاً في هذا المجال اختباراً ديكي-فولر الموسع (ADF) وفيليبس-بيرون (PP). وتعتمد هذه الدراسة على اختبار فيليبس – بيرون لقياس درجة سكون المتغيرات، كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول (4) نتائج اختبارات السكون والاستقرارية للبيانات

المتغيرات	First Difference and Intercept
مؤشر الأداء الكلي لأهداف التنمية المستدامة OSDGI	0.0026
الاستقرار السياسي وغياب العنف PS	0.0000
سيادة القانون RL	0.0000
التصويت والمساءلة VA	0.0001
الازمة المالية العالمية GFC	0.0075
فيروس كورونا COV	0.0075

المصدر: تم اعداد الجدول اعتمادا على جدولي (1،2) وباستخدام

برنامج E-views 12

البيانات المتاحة ولمتطلبات هذه الدراسة، وقد أسفرت عملية التقدير عن النتائج الآتية:

جدول (7) نتائج التقدير المعلمات باستخدام نموذج (ARDL)

المتغير التابع	المتغيرات المستقلة	الامد القصير		الامد الطويل	
		المعلّات	القيمة الاحتمالية الدرجة (Prob)	المعلّات	القيمة الاحتمالية الدرجة (Prob)
مؤشر الأداء الكلّي لأهداف التنمية المستدامة (OSDGI)	الاستقرار السياسي وغياب العنف	0.245193	0.0000	0.266848	0.0000
	سيادة القانون	0.191923	0.0002	0.115271	0.0033
	التصويت والمساءلة	0.191923	0.0000	0.146535	0.0049
	الازمة المالية العالمية	-0.728147	0.0010	0.461845	0.0001
	فيروس كورونا	3.162960	0.0000	2.314188	0.0000
	الحد الثابت (C)	38.24283	0.0001		
	CointEq(-1)	-1.366769	0.0001		
	(F-statistic)	84.50662			
	Prob (F-statistic)		0.000002		
	R-squared		0.99		
	Adjusted R- squared		0.98		
	S.E.of regression		0.419		
	Akaike info criterion		1.38		

المصدر : تم اعداد الجدول استنادا الى برامج E-views12

تدل معطيات الجدول (7) على ما يأتي :

أ- اعتماداً على حجم المعلمات المقدّرة وإشارتها، يتضح وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً عند مستوى معنوية (5%) بين مؤشرات (الاستقرار السياسي وغياب العنف، سيادة القانون، التصويت والمساءلة) وبين مؤشر الأداء الكلّي لأهداف التنمية المستدامة (OSDGI) في الأجلين القصير والطويل، وهو ما ينسجم مع المنطق الاقتصادي ومبادئ الحكم الرشيد، إذ إن تحسن هذه المؤشرات يعكس وجود بيئة مؤسسية مستقرة وفعالة قادرة على دعم مسار التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ففي الأجل القصير، تشير النتائج إلى أن زيادة مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف بنسبة (1%) تؤدي إلى ارتفاع مؤشر (OSDGI) بنسبة (0.24)، وهو ما يفسر بأهمية الاستقرار السياسي في توفير بيئة آمنة ومستقرة تسمح للحكومة بتنفيذ الخطط التنموية بكفاءة وتقليل المخاطر التي قد تعيق تنفيذ المشاريع طويلة الأجل. كما أن زيادة مؤشر سيادة القانون بنسبة (1%) تؤدي إلى ارتفاع المؤشر بنسبة (0.19)، الأمر الذي يعكس الدور المهم للنظام القانوني الفعال في حماية الحقوق، وتعزيز الثقة بالمؤسسات، وتحسين كفاءة المعاملات الاقتصادية والإدارية. كذلك فإن زيادة مؤشر التصويت

والمساءلة بنسبة (1%) تؤدي إلى ارتفاع مؤشر التنمية المستدامة بنسبة (0.19)، وهو ما يشير إلى أن تعزيز الشفافية والمساءلة المؤسسية يسهم في رفع جودة السياسات العامة وتحسين توجيه الموارد نحو الأهداف التنموية.

أما في الأجل الطويل، فقد استمرت العلاقة الإيجابية والمعنوية لهذه المؤشرات، إذ بلغ تأثير الاستقرار السياسي وغياب العنف نحو (0.2668)، في حين بلغ تأثير سيادة القانون نحو (0.1152)، بينما سجل مؤشر التصويت والمساءلة تأثيراً بنسبة (0.1465). وتدل هذه النتائج على أن الآثار التراكمية لتحسن مؤشرات الحوكمة تصبح أكثر وضوحاً مع مرور الزمن، نظراً لأن بناء المؤسسات الفعالة وتعزيز الاستقرار السياسي وتطوير آليات المساءلة يتطلب فترة زمنية كافية حتى تنعكس نتائجه بصورة مباشرة على التنمية المستدامة. كما تؤكد هذه النتيجة أن نجاح دولة الإمارات في بناء مؤسسات حكومية مستقرة وتبني سياسات إدارية وتشريعية متطورة كان له دور أساسي في دعم مسار التنمية المستدامة وتعزيز قدرتها على تحقيق أهداف التنمية بعيدة المدى.

ب- فيما يخص بمتغير الأزمة المالية العالمية المرتبط بآثار Global Financial Crisis، أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية ومعنوية إحصائياً في الأجل القصير، إذ تشير النتائج إلى أن حدوث الأزمة أدى

- **Publisher:** University of Sulaimani, **ISSN (Print):** 1813-0852, **ISSN (Online):** 2617-3034
- **Journal Website:** <https://sjh.univsul.edu.iq/>, **Volume:** [1], **Issue:** [3], **Year:** [2026], **DOI:** [10.17656/jzsb.12578]
- **Submission Date:** [6/7/2026], **Revised Date:** [8/7/2026], **Accepted Date:** [19/7/2026], **Published Date:** [30/9/2026]

يؤكد ملائمة النموذج وعدم وجود تضخم غير مبرر في القدرة التفسيرية.

كذلك بلغت قيمة اختبار F-statistic نحو (84.50662) عند قيمة احتمالية (0.000002)، وهو ما يدل على معنوية النموذج ككل، أي أن المتغيرات المستقلة مجتمعة تمتلك قدرة تفسيرية عالية في تفسير التغيرات التي تطرأ على مؤشر التنمية المستدامة في دولة الإمارات. وبصورة عامة، تؤكد النتائج أن جودة الحوكم الرشيد بمختلف أبعادها السياسية والمؤسسية تمثل عاملاً حاسماً في دعم مسار التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما تكشف النتائج عن قدرة الدولة على تحويل الصدمات الخارجية، مثل الأزمة المالية العالمية وجائحة كورونا، إلى فرص لتعزيز المرونة الاقتصادية والمؤسسية، وهو ما يعكس نجاح النموذج التنموي الإماراتي في تحقيق تكامل بين الاستقرار المؤسسي والتنمية المستدامة طويلة الأجل.

4- **الاختبارات التشخيصية للنموذج** : تُعد هذه المرحلة الخطوة الأخيرة في استكمال بناء النموذج القياسي، إذ يتم من خلالها فحص النموذج للكشف عن المشكلات القياسية المحتملة، بما يضمن دقة تقدير المعلمات وإمكانية الاعتماد عليها من قبل صنّاع القرار، فضلاً عن صلاحيتها لأغراض التنبؤ. ويعرض الجدول (8) نتائج الاختبارات التشخيصية الخاصة بالنموذج.

جدول (8) : نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

المشكلات القياسية	الاختبارات القياسية	القيمة الاحتمال الحرجة
مشكلة الارتباط الذاتي	LM Breusch – godfrey Test	0.2075
مشكلة عدم تجانس التباين	Breusch-Pagan-Godfrey	0.2754
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.9630
مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque-Bera Test	0.867218

المصدر : من اعداد الباحثين استناداً الى برنامج E-views12 يتضح من الجدول السابق أن القيم الاحتمالية المحسوبة تفوق مستوى الدلالة (0.05)، مما يشير إلى عدم وجود مشكلات قياسية معنوية تُذكر في النموذج، وبالتالي يُعد النموذج ملائماً ويمكن الاعتماد عليه في أغراض التنبؤ.

5- **اختبارات الاستقرار الهيكلي للنموذج** : بهدف التحقق من خلو النموذج المُقدّر من أي تغيّرات هيكلية عبر الزمن، وبيان مدى اتساق واستقرار المعلمات في الأجلين القصير والطويل، تم الاعتماد على

إلى انخفاض مؤشر (OSDGI) بنسبة (-0.7281)، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، نظراً لما سببته الأزمة من اضطرابات مالية وانخفاض في معدلات الاستثمار وتراجع النشاط الاقتصادي العالمي، الأمر الذي انعكس بصورة مباشرة على الاقتصادات المرتبطة بالأسواق العالمية ومنها الاقتصاد الإماراتي، خاصة في قطاعات الاستثمار والعقار والتجارة الخارجية. أما في الأجل الطويل، فقد تحول تأثير الأزمة إلى علاقة طردية ومعنوية، حيث بلغت قيمة المعلمة المقدرة (0.4618)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن دولة الإمارات استطاعت تجاوز التداخات السلبية للأزمة عبر تبني سياسات اقتصادية ومالية إصلاحية، وإعادة هيكلة بعض القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي عزز من قدرة الاقتصاد على التعافي وتحويل آثار الأزمة إلى فرصة لإعادة بناء أسس أكثر استدامة للنمو الاقتصادي والتنمية طويلة الأجل.

أما بالنسبة لمتغير فيروس كورونا، فقد بينت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً في الأجلين القصير والطويل مع مؤشر التنمية المستدامة، إذ تشير النتائج إلى أن ظهور الجائحة أدى في الأجل القصير إلى ارتفاع مؤشر (OSDGI) كما استمر هذا التأثير الإيجابي في الأجل الطويل ليبلغ. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن دولة الإمارات تعاملت مع أزمة COVID-19 بكفاءة مؤسسية عالية من خلال سرعة الاستجابة الحكومية، وتطوير البنية التحتية الصحية، وتوسيع برامج التحول الرقمي في التعليم والخدمات العامة، فضلاً عن تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا والابتكار. وقد أسهمت هذه الإجراءات في الحد من الآثار السلبية للجائحة، بل وأدت إلى تسريع بعض مسارات التنمية المستدامة، خاصة في القطاعات المرتبطة بالصحة العامة، البيئة، الاقتصاد الرقمي، والخدمات الذكية، الأمر الذي يفسر استمرار الأثر الإيجابي للجائحة على المدى الطويل، ويعكس مرونة النموذج التنموي الإماراتي وقدرته على التكيف مع الصدمات العالمية وتحويل الأزمات إلى فرص داعمة للتنمية المستدامة.

ت- وفيما تخص بمعلمة تصحيح الخطأ (-1) CointEq فقد بلغت قيمتها (-1.36) وكانت معنوية إحصائياً عند مستوى (0.0001)، وهي تحمل الإشارة السالبة المتوقعة اقتصادياً، ما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. وتشير هذه القيمة إلى أن ما يقارب 136% من الاختلالات قصيرة الأجل يتم تصحيحها خلال الفترة اللاحقة، وهو ما يعكس سرعة عالية في عودة النموذج نحو مسار التوازن طويل الأجل بعد حدوث أي صدمة اقتصادية أو مؤسسية.

أما بالنسبة لمؤشرات جودة النموذج، فقد بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) نحو (0.99)، ما يعني أن 99% من التغيرات الحاصلة في مؤشر التنمية المستدامة يمكن تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة المدرجة في النموذج، وهي نسبة تفسيرية مرتفعة للغاية تعكس قوة النموذج التفسيرية. كما بلغت قيمة Adjusted R^2 نحو (0.98)، مما

والطويل، مما يدل على أن تحسن جودة المؤسسات والبيئة السياسية يسهم بشكل مباشر في تعزيز مسار التنمية المستدامة في الإمارات

2- تشير نتائج الدراسة إلى أن الاستقرار السياسي وغياب العنف يمثل أكثر مؤشرات الحكم الرشيد تأثيراً في تعزيز الأداء التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة، سواء في الأجل القصير أو الطويل، إذ سجل أعلى معامل مقدّر مقارنة ببقية مؤشرات الحوكم الرشيد الداخلة في النموذج. ويعكس ذلك أن البيئة السياسية المستقرة تُعد شرطاً أساسياً لاستمرارية تنفيذ الخطط التنموية ورفع كفاءة المؤسسات العامة، فضلاً عن دورها في تقليل المخاطر السياسية وتعزيز الثقة الاقتصادية

3- ظهرت الأزمة المالية العالمية لعام 2008 تأثيراً سلبياً في الأجل القصير وإيجابياً في الأجل الطويل على التنمية المستدامة، وهو ما يشير إلى أن الصدمات الاقتصادية الخارجية تؤثر بصورة مباشرة على الأداء التنموي في المدى القريب، إلا أن قدرة الاقتصاد الإماراتي على التكيف مع الأزمة وتبني سياسات إصلاحية فعالة أسهمت لاحقاً في تجاوز آثارها وتحويلها إلى فرصة لإعادة هيكلة الاقتصاد وتعزيز أسس النمو المستدامة.

4- كشفت النتائج عن وجود تأثير إيجابي ومعنوي لجائحة فيروس كورونا على التنمية المستدامة في الأجلين القصير والطويل، وهي نتيجة تعكس نجاح دولة الإمارات في إدارة أزمة COVID-19 عبر استجابة حكومية سريعة وفعالة، شملت تعزيز النظام الصحي، وتوسيع التحول الرقمي، وتبني سياسات ابتكارية أسهمت في الحد من الآثار السلبية للجائحة، بل وساعدت في تسريع بعض جوانب التنمية المستدامة.

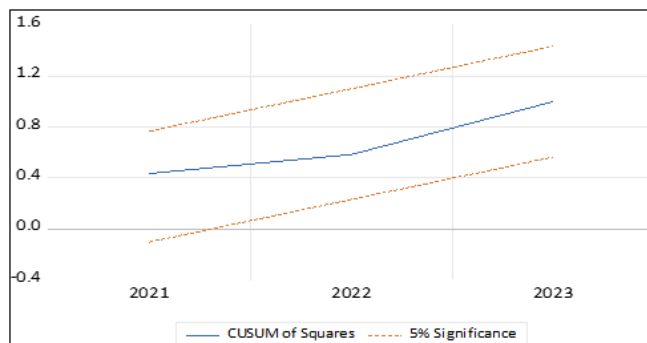
5- تتوافق النتائج القياسية المتحصل عليها مع فرضية الدراسة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشرات الحكم الرشيد ومستوى التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2004-2023)، إذ أظهرت نتائج النموذج وجود علاقات معنوية وطردية في معظمها بين متغيرات الحكم الرشيد ومؤشر الأداء الكلي لأهداف التنمية المستدامة، سواء في الأجل القصير أو الطويل. ويعزز هذا من مصداقية الإطار النظري للدراسة ويؤكد الدور المحوري لمؤشرات الحكم الرشيد في دعم وتحقيق التنمية المستدامة.

ثانياً : المقترحات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي أكدت وجود أثر معنوي لمؤشرات الحكم الرشيد في تعزيز التنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال المدة (2004-2023)، يمكن تقديم مجموعة من المقترحات على النحو الآتي:

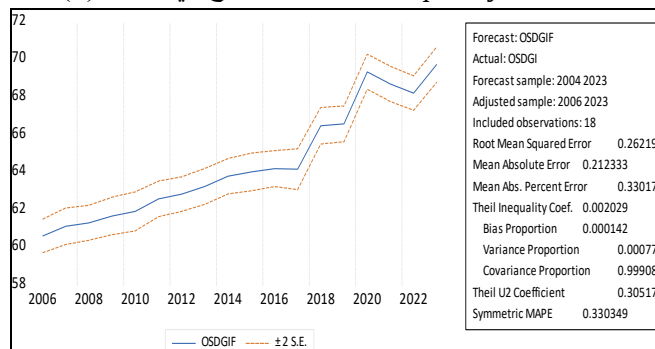
اختبار رئيسي هو (CUSUM of Squares) وتظهر نتائج هذه الاختبار من خلال الأشكال البيانية الخاصة بالنموذج المقدّر كما يأتي:

الشكل (1) : اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر : من اعداد الباحثين استناداً الى برنامج E-views12

5- الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ : لضمان أن تكون التنبؤات القياسية قائمة على أسس علمية وذات دلالة إحصائية عالية تمكن الاقتصاديين من الاعتماد عليها، ينبغي التحقق من قدرة النموذج على التنبؤ خلال فترة التقدير. ولتحقيق ذلك، يتم استخدام مجموعة من المعايير لقياس الأداء التنبؤي للنماذج القياسية الكلية، ومن أبرزها معامل عدم التساوي لثايل (Thiel Inequality Coefficient)، كما هو موضح في الشكل (2).



الشكل (2): القيم الفعلية والمقدرة للنموذج

المصدر : من اعداد الباحثين استناداً الى برنامج E-views12

يتضح من الشكل (2) ان قيمة معامل ثايل قد بلغت (0.3051) وهي اقل من الواحد الصحيح وقريبة من الصفر ، وهذا يدل الى ان النموذج المقدّر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ في المدة الزمنية للدراسة ، لذا يمكن الاستناد على نتائج هذا النموذج في التحليل وتقييم السياسات والتنبؤ بها في المستقبل .

8. الاستنتاجات والمقترحات

أولاً: الاستنتاجات : في ضوء نتائج النموذج القياسي المقدّر ، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات على النحو الآتي:

1- تؤكد نتائج التقدير وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائية بين مؤشرات الحكم الرشيد (الاستقرار السياسي وغياب العنف، سيادة القانون، التصويت والمساءلة) ومؤشر الأداء الكلي لأهداف التنمية المستدامة (OSDGI) في الأجلين القصير

- 1- بلقاسم ، مصباح ،(2017) : الحكم الرشيد ومكافحة الفساد كمطلبين لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية ، التجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر .
- 2- زيتون ، تمارا (2021) : اثر تطبيق قواعد الحكم الرشيد في مؤشرات التنمية المستدامة في بلديات الضفة الغربية : محافظة راو الله والبيرة نموذجا ، رسالة ماجستير في تخصص الادارة والسياسات العامة ، جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)
- 3- سعاد ، ابراهيم و صورية ، بومعزة (2011) : التنمية البشرية و دورها في تحقيق التنمية المستدامة – حالة الجزائر - ، رسالة مجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ن جامعة 8 ماي 1945 قالمة .
- رابعاً : المجالات والدوريات
- 1- عبدالغني ، محمد فتحي (2020) : تطور مفهوم التنمية المستدامة وابعاده ونتائجه في مصر ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة
- 2- قادر، احمد اسماعيل (2020) : اثر الحكم الرشيد في التنمية البشرية دراسة حالة العراق للمدة (2005-2018) ، مجلة الدراسات السياسية والامنية ، المجلد 3 ، العدد 6
- 3- فضيل ، مولود و مغراوي ، لقمان (2021) : مدى فعالية الحكم الرشيد في الجزائر : دراسة قياسية من منظور البنك الدولي في الفترة ما بين 2011-2019 ، المجلة الجزائرية للامن والتنمية ، المجلد 10 ، العدد 3
- 4- سليمان ، مهدي داود (2023) : التنمية المستدامة والحكم الرشيد (دراسة في التاصيل والاعلاقات المتبادلة) ، مجلة دراسات دولية ، العدد الثالث التسعون .
- 5- وردة ، مهني (2017) : دور الرشادة البيئية في تكريس الحق في البيئة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 24
- 6- نعمة ، مناف مرزة (2017) : اثر مؤشرات ادارة الحكم الرشيد في مكافحة الفساد الاداري والمالي العراق دراسة تحليلية للمدة من 2003- 2014 ، مجلة العلوم الادارية العراقية ، المجلد 1 ، العدد 2
- 7- بربريس ، ماجد و زدام ، يوسف و هماش ، ساعد (2018) : الحكم الرشيد والياته لتفعيل التنمية المستدامة في المجالات الحضرية ، International Journal of planning , urban and sustainable development ، المجلد 5 ، العدد 2
- 8- دسوقي ، رانيا عبد الحميد مبروك (2012) : مفهوم التنمية المستدامة واهدافها ، المجلة العربية للقياس والتقويم ، العدد 4
- 9- هرموزي ، احلام ومحمد ، عمر بوزيد (2024) : استراتيجيات الذكاء الاصطناعي في تحقيق التنمية المستدامة

- 1- تعزيز وتطوير مؤشرات الحكم الرشيد، ولا سيما مؤشرات، الاستقرار السياسي وغياب العنف، سيادة القانون، والتصويت والمساءلة، من خلال تحديث الأطر التشريعية، وتطوير الأداء المؤسسي، وتوسيع نطاق الرقابة والمحاسبة بما يضمن رفع كفاءة الإدارة العامة.
- 2- دعم آليات المشاركة المجتمعية في صنع القرار، عبر توسيع قنوات التصويت والمساءلة، وتفعيل المنصات الرقمية الحكومية، بما يعزز الشفافية ويُحسن جودة السياسات العامة.
- 3- تطوير سياسات استباقية لإدارة الأزمات الاقتصادية والصحية، بالاعتماد على أنظمة إنذار مبكر وتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني، بما يقلل من الآثار السلبية للأزمات مثل الأزمات المالية وجائحة كورونا.
- 4- تعزيز الاستثمار في مجالات البحث والتطوير والابتكار، ودعم التحول نحو الاقتصاد المعرفي والتكنولوجي، بما يسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على القطاعات التقليدية.
- 5- تعزيز التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي ومتطلبات الاستدامة، ويضمن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل شامل وطويل الأمد.

9. قائمة المصادر

أولاً: التقارير والنشرات الرسمية

- 1- الامم المتحدة الانمائية (2002) : تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2002 ، متاح من خلال الرابط : www.un.org/ar/esa/ahdr/ahdr02.shtml
- 2- الامم المتحدة (2001) : تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان الاسكوا : تحليل النتائج ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا ، متاح من خلال الرابط https://digitallibrary.un.org/record/448680/files/les/E_ESCWA_ED_2000_4-AR.pdf
- 3- الامم المتحدة (2024) : اطار المؤشرات العالمية لاهداف و غايات التنمية المستدامة لعام 2030 ، متاح من خلال الرابط : <https://unstats.un.org/sdgs/indicators/Global-Indicator-Framework-after-2024-refinement-Arabic.pdf>
- 4- الامم المتحدة (2022) : مسح الحكومة الالكترونية ، <https://publicadministration.un.org/en/publicadministration.un.org/egovkb/en-us>

ثانياً : رسائل والاطاريح

6- استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي،

u.ae/ar-ae/about-the-uae/strategies: 2023

7- dashboards.sdgindex.org/explorer/?metric=overall

Official reports and bulletins:

- 1- UNDP (1997) : Governance for sustainable human development , Retrieved from :<http://www.undp-aci.org/publications/other/undp/governance/undppolicydoc97-e.pdf>
- 2- Lafortune, G., Fuller, G., Moreno, J., Schmidt-Traub, G. and Kroll, C., 2018. *SDG Index and Dashboards: Detailed Methodological Paper*. September. Sustainable Development Solutions Network and Bertelsmann Stiftung.
- 3- Schwab , Klaus (2019), The Global Competitiveness Report, World Economic Forum
- 4- Sachs , Jeffry , Geus, Aart, *SDG Index and Dashboards Report 2017*,
- 5- Sachs, J.D., Lafortune, G., Fuller, G., Drumm, E. (2023). *Implementing the SDG Stimulus. Sustainable Development Report 2023*. Paris: SDSN, Dublin: Dublin University Press, 2023. 10.25546/102924
- 6- IEP(2023) : GLOBAL, PEACE, INDEX , Institute for Economics & Peace Measuring peace in a complex world, Retrieved from, www.economicsandpeace.org/wp-content/uploads/2023/06/GPI-2024-web.pdf

Articles , researches & reports:

- 1- Kaufmann , Daniel and Kraay , Aart and Mastruzzi, Massimo (2010) : The Worldwide Governance Indicators Methodology and Analytical Issues , The World Bank Development Research Group Macroeconomics and Growth Team.
- 2- Kaufmann , Daniel and Kraay , Aart and Lobaton , Pablo Zoido (1999): Governance Matters , The World Bank Development Research Group Macroeconomics and Growth and World Bank Institute Governance, Regulation, and Finance

تجربة الامارات العربية المتحدة ، مجلة الجغرافيا الاقتصادية ، المجلد 1 ، العدد 2

- 10- المنصوري ، احمد ، الهيتي ، نعمان (2023) : الاطار المؤسسي للوقاية من الفساد ومكافحته في دولة الامارات وفقا لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ، المجلد 20 ، العدد 3
- 11- مرعي ، خالدة ذنون و خمو ، محمد حسن وشاكر ، هيرش فاضل (2023) : دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية المستدامة دراسة في طبيعية العلاقة ، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز ، العدد 2
- 12- بوجحفة ، رشيدة (2018) ، الحكم الرشيد و دوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة : دراسة حالة الجزائر ، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية ، المجلد الثاني – الدد 4
- 13- فضلي ، نادية (2014) : النظام السياسي لدولة الامارات العربية المتحدة ، دراسات دولية ، عدد 58
- 14- الميسرى ، احسان ، عبدالسلام ، الفاتح (2018) : اثر تطبيق معايير الحكم الرشيد على الاصلاح الاداري في دولة الامارات العربية المتحدة ، مجلة الاسلام في اسيا ، المجلد 15 ، رقم 3
- 15- محمود ، سينا (2024) : التحول الرقمي في دولة الامارات : البنية المتطورة والرؤى الهادفة (نماذج التطبيق والاستفادة عراقيا) ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
- 16- عبدالمنعم ، مروة (2021) : الثقافة السياسية والاستقرار السياسي : دراسة حالة دولة الامارات العربية المتحدة (2004-2020) ، مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، عدد 11
- 17- مصطفى ، اسعيد (2016): الاصلاح السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة ، مجلة المفكر ، المجلد 11 ، العدد 2

خامساً: الكتب

- 1- الجبوسي ، عودة راشد (2013) : الاسلام والتنمية المستدامة رؤى كونية جديدة ، مؤسسة فريدريش ايبرت ، عمان.
- سادساً : البحوث والتقارير العلمية:
- 1- حسين ، احمد خضير(2022) : التزام المؤسسات الحكومية في العراق بمتطلبات الحكم الرشيد ، مركز البيان للدراسات والتخطيط .
- سابعاً :المواقع الالكترونية
- 1- databank.worldbank.org
- 2- <https://www.transparency.org/en/cpi/2023>
- 3- سيادة القانون في الإمارات، 2023 u.ae/ar-ae
- 4- <https://rsf.org/en/index?year=2023>
- 5- مبادرة حكومة الإمارات الذكية – 2013 ، 2024 u.ae/ar-2024 : [ae/about-the-uae/digital-uae](https://u.ae/ar-2024/ae/about-the-uae/digital-uae) :

نهمانجامه‌کانی توئیزینه‌موکه نیشانان دا که په‌یوه‌ندییه‌کی نهرینی و به‌معناداری ناماری له‌نیوان نیشاندهره‌کانی هوکمرانی باش و گه‌شه‌پیدانی به‌رده‌وام هه‌یه، هه‌م له‌ماوه‌ی کورتخایه‌ن و هه‌م له‌ماوه‌ی درێزخایه‌ندا. هه‌روه‌ها، نهمانجامه‌کان پرونیان کردموه که نیشاندهری جیگیری سیاسی و نه‌بوونی توندوتیژی کاریگهرترین نیشاندهره له به‌هیزکردنی نه‌دای گه‌شه‌پیدانی به‌رده‌وام. هه‌روه‌ها، نهمانجامه‌کان ناشکریان کرد که قهرانی دارایی جیهانی له‌ماوه‌ی کورتخایه‌ندا کاریگهریه‌کی نهرینی له‌سهر گه‌شه‌پیدانی به‌رده‌وام هه‌بوو، به‌لام له‌ماوه‌ی درێزخایه‌ندا کاریگهریه‌کی نهرینی دهرخست، که نهمش توانای ئابوری ئیمارات له‌خوگونجاندن له‌گه‌ل شوکه دهرمکیه‌کان و گه‌رانه‌وی خیرا بو ریره‌وی گه‌شه و گه‌شه‌پیدانی به کارامه‌یی به‌رز دهرمخات.

و‌شه کلله‌کان :هوکمرانی باش، گه‌شه‌پیدانی به‌رده‌وام، نیشاندهره‌کانی هوکمرانی باش، نیشاندهری نامانجه‌کانی گه‌شه‌پیدانی به‌رده‌وام (OSDGI)، ئیماراتی یه‌کگرتوی عهره‌بی .

The Impact of Good Governance on Sustainable Development in the United Arab Emirates during the Period (2004–2023)

Abstract

This study aims to analyze the impact of good governance on achieving sustainable development in the United Arab Emirates during the period (2004–2023), in light of the growing international interest in the role of institutions and governance quality in supporting comprehensive development pathways. The importance of this study stems from the fact that good governance represents a fundamental institutional framework that contributes to the efficient allocation of resources and the achievement of balance among the economic, social, and environmental dimensions of sustainable development, particularly considering the distinguished development experience achieved by the United Arab Emirates.

The study is based on a central research problem that seeks to answer the following question: To what extent does good governance, through its various dimensions, contribute to achieving sustainable development in the United Arab Emirates? The study assumes the existence of a positive and statistically significant relationship between good

3- Ikizer., (2023). Localised strategies and principles of good governance for the Sustainable Development Goals: Where do the local authorities in Turkey stand?, International Journal of Environment and Sustainable Development. Available at: <https://www.inderscience.com/ijesd>.

Conference Papers

- 1- Mansour , Ahmed Mustafa (2011) , policies of hnnovation and excellence in united arab emairates ,
: <https://www.researchgate.net/publication/260760219>

کاریگهری هوکمرانی باش له‌سهر گه‌شه‌پیدانی به‌رده‌وام له ده‌وله‌تی ئیماراتی یه‌کگرتوی عهره‌بی بو‌ماوه‌ی (2004–2023)

پوخته

نهم توئیزینه‌موه نامانجی شیکردنه‌وی کاریگهری هوکمرانی باش له به‌دییه‌نانی گه‌شه‌پیدانی به‌رده‌وام له ده‌وله‌تی ئیماراتی یه‌کگرتوی عهره‌بی بو‌ماوه‌ی (2004–2023) ، له سیه‌ری زیاده‌ویی گرنگیدانی نیوده‌وله‌تی به‌روانی دامه‌زراوکان و کوالیتی هوکمرانی له پشتگیری له ریره‌وه گشتگیره‌کانی گه‌شه‌پیدان. گرنگی نهم توئیزینه‌موه له‌وه‌دایه که هوکمرانی باش چوارچینه‌یه‌کی دامه‌زراویی به‌رمتیبه که هاوکاره بو به‌کاره‌نانی سه‌رچاوکان به‌شویه‌کی کارا و دلنیا‌بوون له هاوسه‌نگی نیوان ره‌هه‌نده ئابووری، کومه‌لایه‌تی و ژینگه‌یه‌کانی گه‌شه‌پیدانی به‌رده‌وام، به تاییه‌تی له سیه‌ری نهموونی گه‌شه‌پیدانی سه‌رکه‌وتوو که ده‌وله‌تی ئیمارات به‌ده‌ستی هه‌ناوه.

نهم توئیزینه‌موه له کیشه‌یه‌کی سه‌رمکی ده‌ست پنده‌کات که بریتیه له :تا‌چهنده هوکمرانی باش به ره‌هه‌نده جیا‌واز مکانی خو‌ی هاوکاره بو به‌دییه‌نانی گه‌شه‌پیدانی به‌رده‌وام له ده‌وله‌تی ئیمارات؟ هه‌روه‌ها، نه‌و گریمانه‌یه‌ی دانراوه که په‌یوه‌ندییه‌کی راسته‌وخو و به‌معناداری ناماری له‌نیوان نیشاندهره‌کانی هوکمرانی باش و ئاستی گه‌شه‌پیدانی به‌رده‌وام هه‌یه له‌ماوه‌ی توئیزینه‌موکه‌دا. بو به‌دییه‌نانی نامانجی توئیزینه‌موکه، میتودی وه‌سفی له لایه‌نی تیوریدا به‌کاره‌اتوو، له‌گه‌ل به‌کاره‌نانی شی‌وازه قیاسیه‌کان له لایه‌نی پراکتیکیدا، له ریگه‌ی به‌کاره‌نانی مۆدیلی (ARDL) بو‌پێوانه‌کردنی په‌یوه‌ندی نیوان نیشاندهره‌کانی هوکمرانی باش(جیگیری سیاسی و نه‌بوونی توندوتیژی، سه‌رووری یاسا، ده‌نگدان و به‌رپرسیاریتی و نیشاندهری نه‌دای گشتی نامانجه‌کانی گه‌شه‌پیدانی به‌رده‌وام(OSDGI))، به پشتبه‌ستن به داتا‌کانی بلا‌وکراوه له‌لایه‌ن ریکخراوه نیوده‌وله‌تیبه‌کانه‌وه.

governance indicators and the level of sustainable development throughout the study period. To achieve its objective, the study adopts the descriptive approach in the theoretical aspect, alongside the use of econometric methods in the applied aspect, through employing the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model to measure the relationship between good governance indicators, represented by Political Stability and Absence of Violence, Rule of Law, and Voice and Accountability, and the Overall Sustainable Development Goals Index (OSDGI), based on data issued by international organizations. The results of the study revealed the existence of a positive and statistically significant relationship between good governance indicators and sustainable development in both the short and long run. The findings also indicated that the Political Stability and Absence of Violence indicator is among the most influential factors in enhancing sustainable development performance. Furthermore, the results showed that the Global Financial Crisis had a negative impact on sustainable development in the short run, while demonstrating a positive effect in the long run, reflecting the ability of the UAE economy to adapt to external shocks and efficiently restore its path of growth and development.

Keywords: Good Governance; Sustainable Development; Good Governance Indicators; Overall Sustainable Development Goals Index (OSDGI), United Arab Emirates .

- **Publisher:** University of Sulaimani, **ISSN (Print):** 1813-0852, **ISSN (Online):** 2617-3034
- **Journal Website:** <https://sjh.univsul.edu.iq/>, **Volume:** [1], **Issue:** [3], **Year:** [2026], **DOI:** [10.17656/jzsb.12578]
- **Submission Date:** [6/7/2026], **Revised Date:** [8/7/2026], **Accepted Date:** [19/7/2026], **Published Date:** [30/9/2026]